

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٤٥١ لسنة ٢٠١٦

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته

ولائحته التنفيذية :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ بإنشاء المجلس الأعلى للآثار :

وعلى قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٢٨٣ لسنة ٢٠١٢ :

وعلى موافقة اللجنة الدائمة للآثار المصرية بجلساتها المعقودتين

بتاريخي ٢٠١٣/٩/٢٩، ٢٠١٣/١١/١٣؛

وعلى ما عرضه وزير الآثار :

قرر :

(المادة الأولى)

تعتبر أرضاً أثرياً الأرض المملوكة للدولة بناحية أطفيح ومنشأة سليمان - قرية أطفيح

محافظة الجيزة وهي عبارة عن (٧) موقع أثرياً :

١ - ضمن القطعة رقم (١٠) بحوض خارج الزمام المستجد نمرة (٥) بمسطح حوالي ٨ أفدنة و ٢ قيراطاً.

٢ - ضمن القطعة رقم (١٧) بحوض خارج الزمام المستجد نمرة (٥) بمسطح ١٢ فداناً و ١٢ قيراطاً.

- ٣ - ضمن القطعة رقم (١٨) بحوض خارج الزمام المستجد نمرة (٥) مسطح ١٣ قيراطاً .
- ٤ - ضمن القطعة رقم (١٣) بحوض خارج الزمام المستجد نمرة (٥) مسطح ٧ أفدنة و ٢٠ قيراطاً .
- ٥ - القطعة رقم (١٥٥) بحوض أبو قمر نمرة (٩) مسطح حوالي فدان واحد و ٣ قراريط و ١٢ سهماً .
- ٦ - أراضي خارج الزمام بالجبل الشرقي مسطح ٣٧ فداناً و ١٥ قيراطاً و ١٠ أسهم .
- ٧ - أراضي خارج الزمام بالجبل الشرقي مسطح ١٤ فداناً و ٥ قراريط و سهemin .
وذلك طبقاً لما هو موضع المذكورة الإيضاحية والخريطة المساحية المرفقتين .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الواقع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٩ جمادى الأولى سنة ١٤٣٧ هـ

(الموافق ١٨ فبراير سنة ٢٠١٦ م) .

رئيس مجلس الوزراء
مهندس / شريف إسماعيل

وزارة الآثار

مذكرة إيضاحية

مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء

بشأن ضم (٧) موقع أثرية بإجمالي مسطح (٨٢ فداناً و١٧ قيراطاً)

بناحية أطفيح - عرب منشأة سليمان - محافظة الجيزة

تنص المادة الثالثة من قانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته على أنه :

"تعتبر أرضاً أثرية الأرض المملوكة للدولة التي اعتبرت أثيرة بقتضى قرارات أو أوامر سابقة على العمل بهذا القانون أو التي يصدر باعتبارها كذلك قرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض الوزير المختص بشئون الثقافة".

ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض الوزير المختص بشئون الثقافة إخراج أية أرضٍ من عدد الأراضي الأثرية أو أراضي المنافع العامة للأثار إذا ثبت للمجلس خلوها من الآثار أو أصبحت خارج أراضي التجميل المعتمدة للأثر .

وتنص المادة (٦٧) من اللائحة التنفيذية الصادرة بالقرار رقم ٧١٢ لسنة ٢٠١٠

للقانون سالف الذكر وفقاً لأحكام القانون يشكل الأمين العام لجنتين برئاسته هما "اللجنة الدائمة للآثار المصرية واليونانية والرومانية واللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية واليهودية" ويجوز له أن يضم إلى عضوية أيٍ منها من يراه مناسباً من العاملين بالمجلس أو من خارجه من ذوى الخبرة أو من لهم اهتمام بشئون الآثار.

وتنص المادة (٧٠) من اللائحة التنفيذية لذات القانون على أن "تحتضن اللجنستان وتصدر قراراتهما - كل في صدر اختصاصها - بالنظر في كل ما يتعلق بشئون الآثار ، وعلى الأخص الموضوعات الآتية ٣ - تحديد حرم الآثر، وخطوط التجميل ، والمناطق المتأخمة ومحيط بيئه الآثر، والأراضي المعتبرة منافع عامة (آثار) والمطلوب إخضاعها".
وطبقاً لمحضر المعاينة المؤرخ في ٢٠١٣/٥/١٥ اتضح أنه تم تحديد ورفع ٧ مواقع أثرية بناحية منطقة أطفيح - عرب منشأة سليمان - محافظة الجيزة واتضح أن إجمالي هذا المسطح هو ٨٢ فداناً و١٧ قيراطاً وبياناتها كالتالى :

١ - ضمن القطعة رقم (١٠) بحوض خارج الزمام المستجد نمرة (٥) بمسطح حوالي ٨ أفدنة

و ٢ قيراطاً وحدوده هي :

المد البحري : مساكن أهالى .

المد القبلى : أرض آثار .

المد الشرقي : أرض آثار .

المد الغربى : طريق عمومى وزراعة .

٢ - ضمن القطعة رقم (١٧) بحوض خارج الزمام المستجد نمرة ٥ بمسطح حوالي ١٢ فداناً

و ١٢ قيراطاً وحدوده كالتالى :

المد البحري : أرض آثار .

المد القبلى : مساكن أهالى .

المد الشرقي : مساكن أهالى .

المد الغربى : أرض آثار .

٣ - ضمن القطعة رقم (١٨) بحوض خارج الزمام المستجد نمرة (٥) بإجمالي مسطح

١٣ قيراطاً وحدوده كالتالي :

المد البحري : أرض آثار .

المد القبلي : مساكن أهالى .

المد الشرقي : مساكن أهالى .

المد الغربي : أرض آثار .

٤ - ضمن القطعة رقم (١٣) بحوض خارج الزمام المستجد نمرة (٥) بإجمالي مسطح

٧ أفدنة و ٢٠ قيراطاً وحدوده كالتالي :

المد البحري : أرض آثار .

المد القبلي : أرض آثار .

المد الشرقي : أرض آثار .

المد الغربي : زراعة .

٥ - القطعة رقم (١٥٥) بحوض أبو قمر نمرة (٩) بمسطح فدان واحد و ٣ قارات و ١٢ سهماً

وحدوده كالتالي :

المد البحري : أرض زراعة .

المد القبلي : أرض زراعة .

المد الشرقي : أرض آثار .

المد الغربي : زراعة .

٦ - أراضي خارج الزمام بالجبل الشرقي بمسطح ٣٧ فداناً و ١٥ قيراطاً و ١٠ أسمهم

وحدوده كالتالي :

المد البحري : مساكن أهالى .

المد القبلى : أرض آثار .

المد الشرقي : مساكن أهالى .

المد الغربى : أرض آثار .

٧ - أراضي خارج الزمام بالجبل الشرقي بمسطح ١٤ فداناً و ٥ قراريط و سهرين

وحدوده كالتالي :

المد البحري : أرض آثار .

المد القبلى : مساكن أهالى .

المد الشرقي : أرض آثار .

المد الغربى : زراعة .

هذا وقد أفاد السادة الآثريون بأن هذه الأراضي المطلوب ضمها هي امتداد طبيعي للأرض الآثار والصادر بشأنها القرار رقم ١٢٨٣ لسنة ١٩٨٦ وذلك من الناحية الشمالية والجنوبية والشرقية والغربية لما بها من شواهد أثرية ظاهرة على سطح الأرض ووجود توابيت ضخمة من الحجر الجيري خاصة بمعبدة الإقليم الإلهة حتحور .

واذ وافقت اللجنة الدائمة للآثار المصرية بجلستيها ٢٠١٣/١١/١٣، ٢٠١٣/٩/٢٩

على ضم ٧ أراضي م الواقع أثرية بإجمالي مسطح ٨٢ فداناً و ١٧ قيراطاً بناحية أطفیح -

عرب منشأة سليمان - محافظة الجيزة وطبقاً لمحضر المعاينة المحرر في ٢٠١٣/٥/١٥

وحيث إنه صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٩ لسنة ٢٠١٥ بتعيين وزير للآثار وقد سبق صدور قرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٢٨٣ لسنة ٢٠١٢ والذي ينص على أنه تستبدل عبارتا "الوزير المختص بشئون الآثار" و"الوزارة المختصة بشئون الآثار" بعباراتى "وزير الثقافة" و"وزارة الثقافة" أينما وردتا بقرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ بإنشاء المجلس الأعلى للآثار :

لذلك

فقد أعد مشروع القرار المرفق ويشرف السيد الأستاذ الدكتور وزير الآثار للتفضل برفعه وعنده الموافقة التفضل بإصداره .

وزير الآثار

أ.د/ ممدوح الدماطي

الجريدة الرسمية



مطبوعة

برخصة
جدة

٢٠١٦

جريدة المسئول

بيانات المنشورة

الجريدة الرسمية
الطباعة رقم
الرقم السادس
الطبعة الأولى



بيانات المنشورة

بيانات المنشورة
بيانات المنشورة

بيانات المنشورة

بيانات المنشورة

بيانات المنشورة

بيانات المنشورة

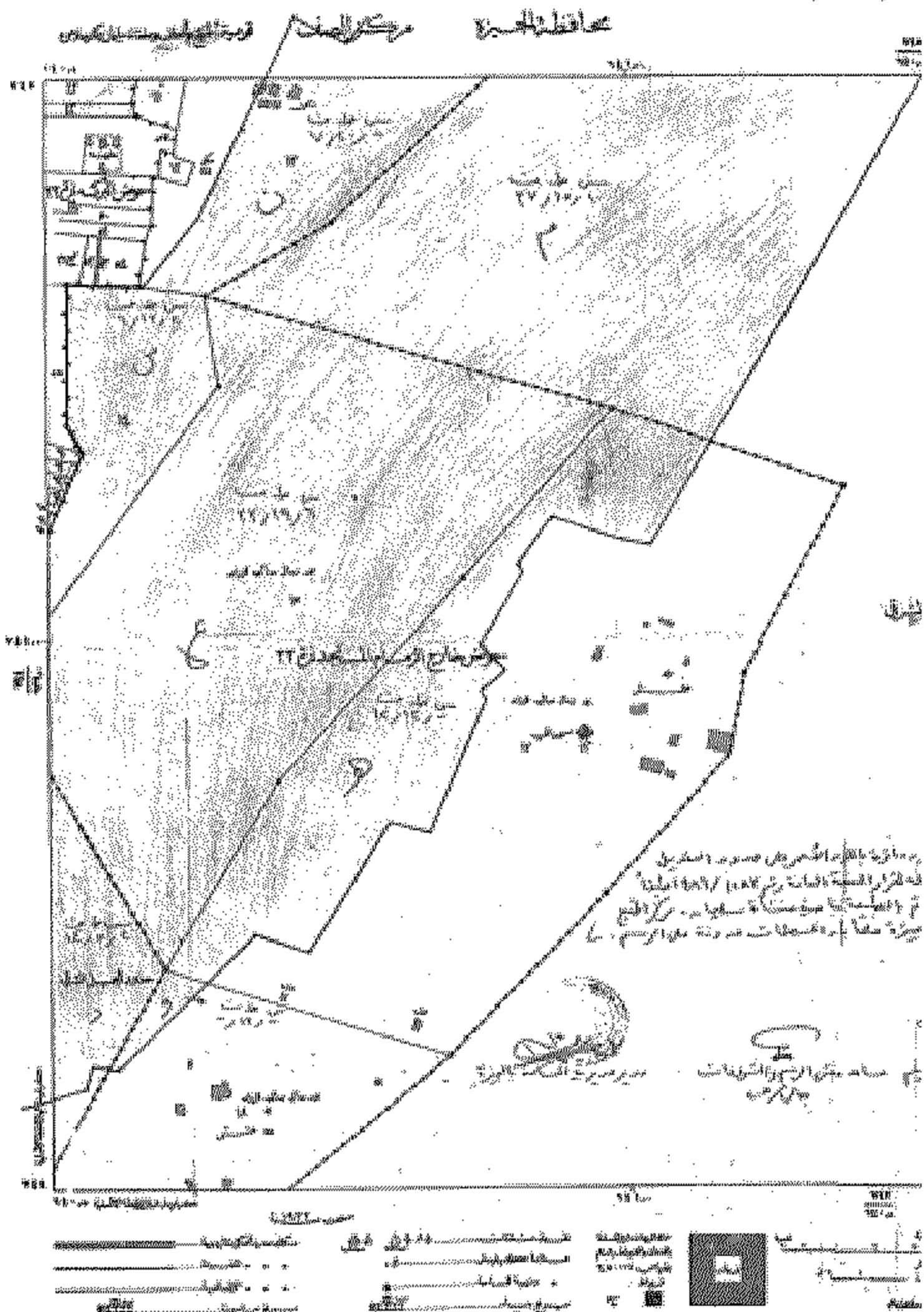
بيانات المنشورة

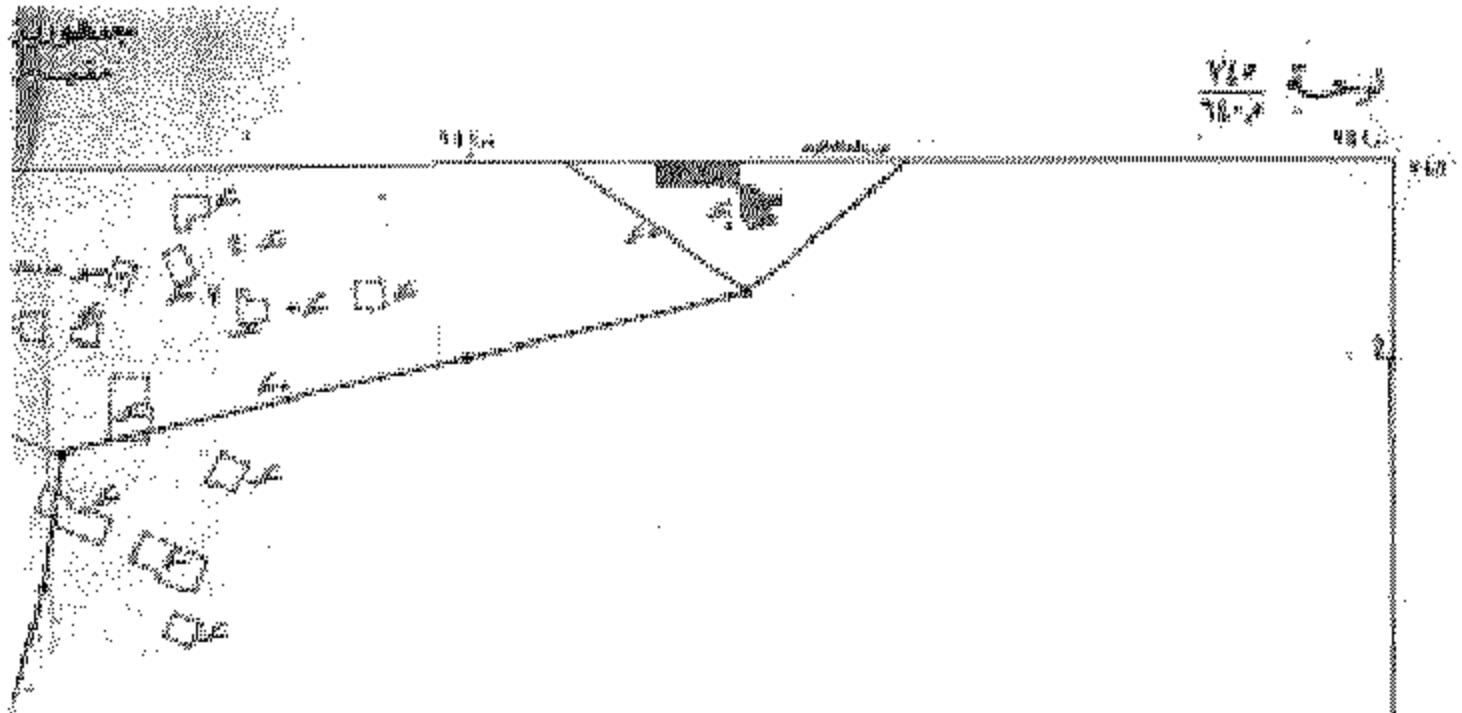
بيانات المنشورة

بيانات المنشورة

بيانات المنشورة

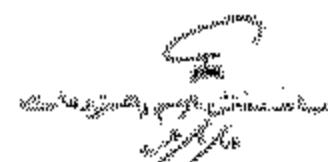
بيانات المنشورة

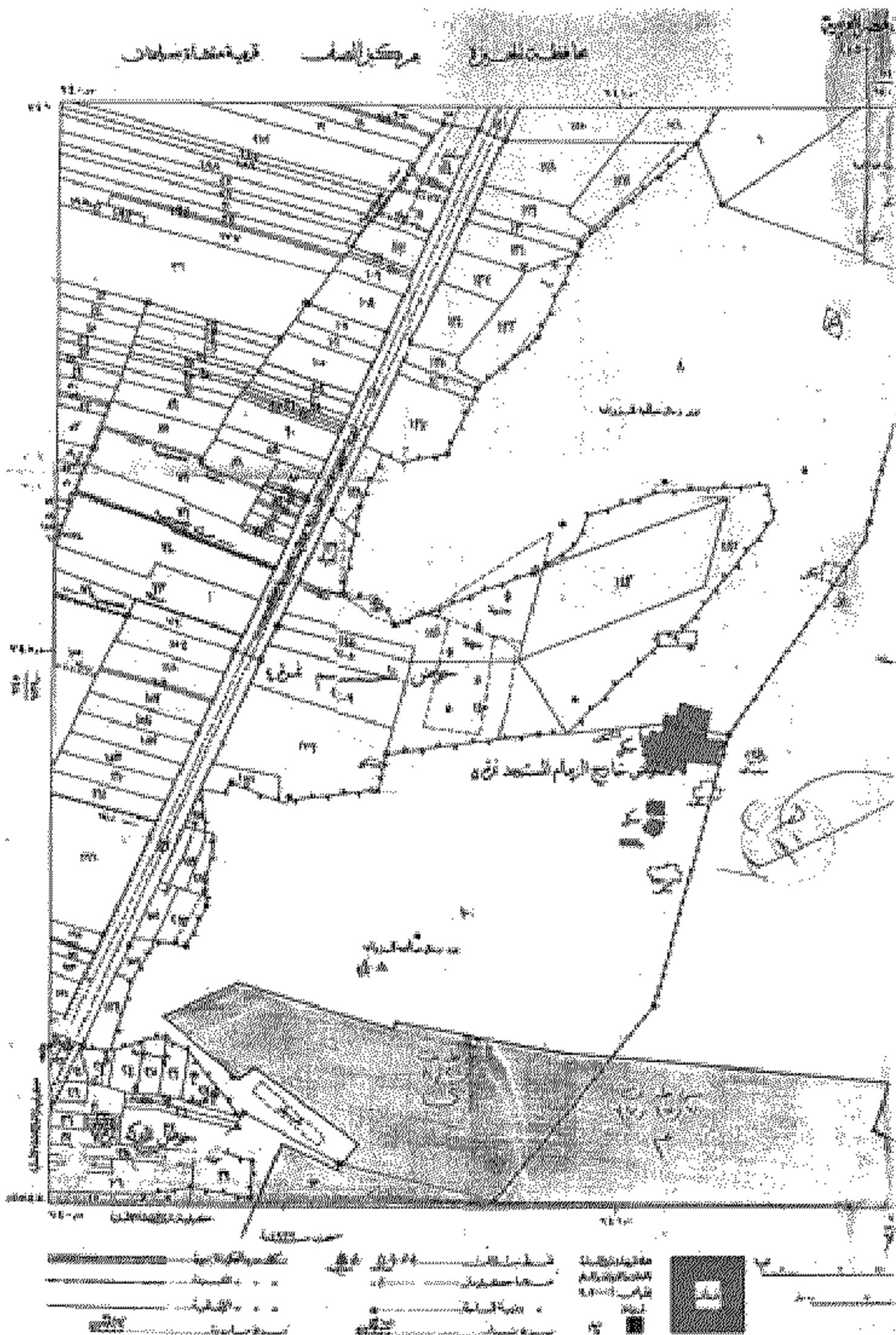


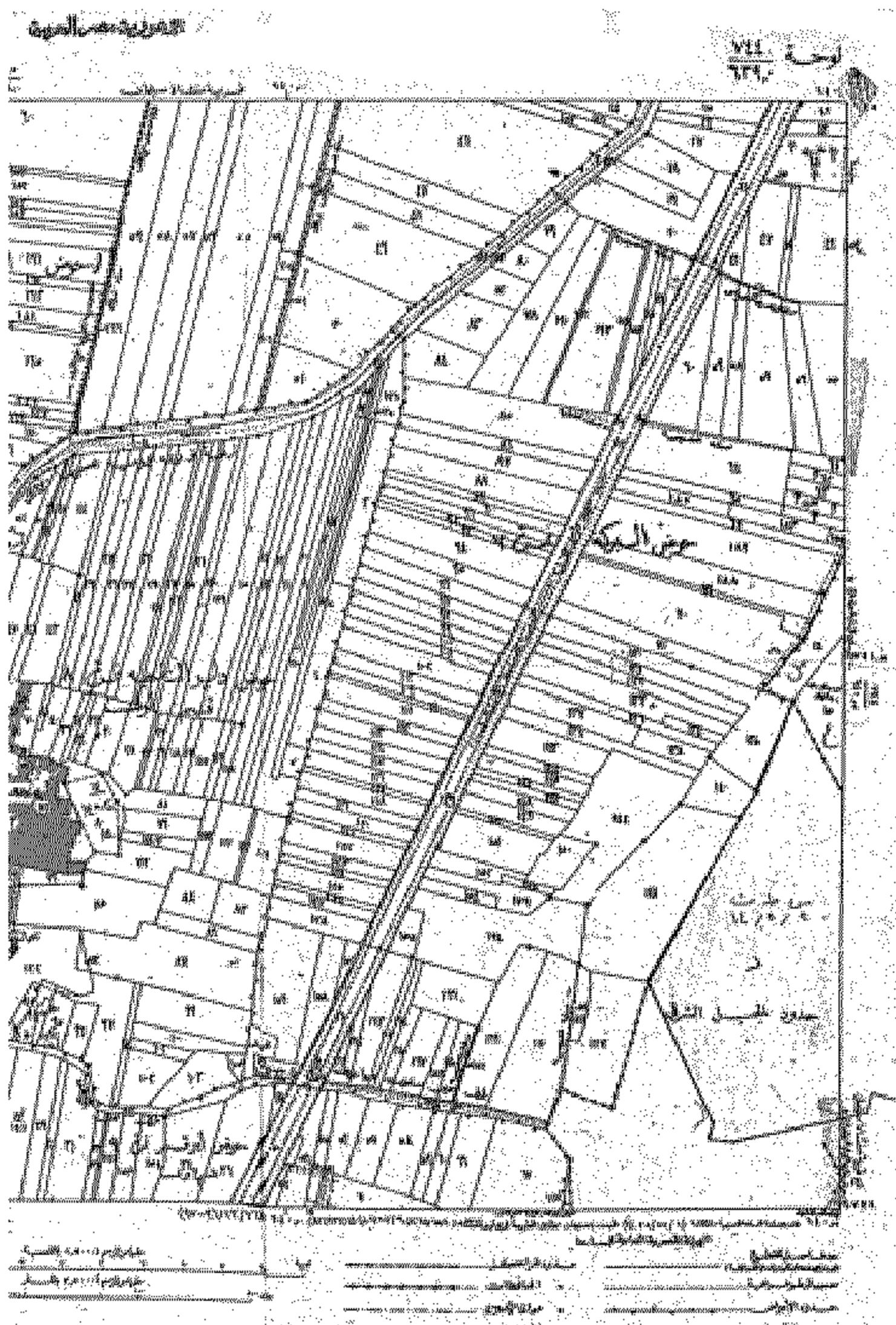


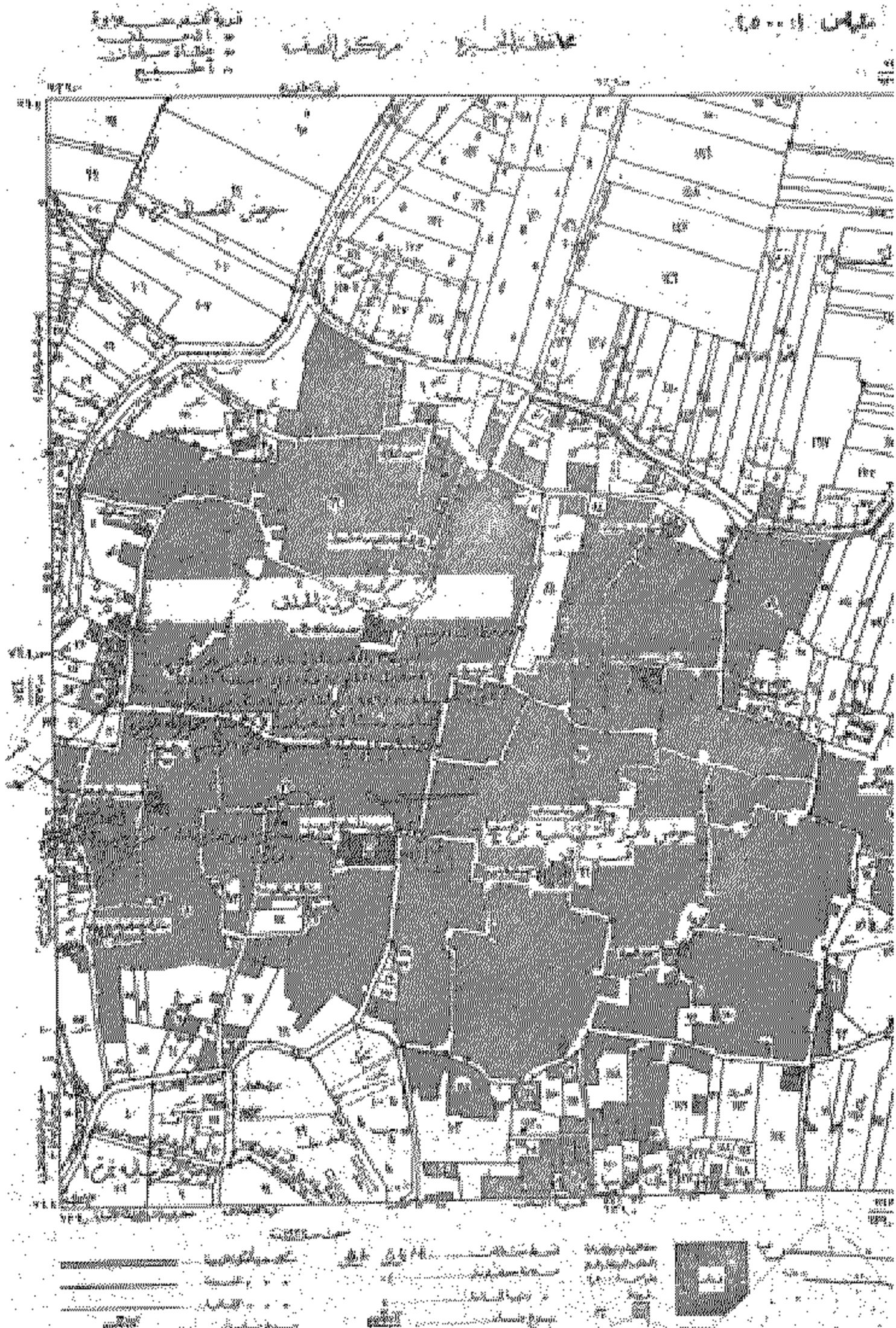
سیدیونگ نیکلیوس

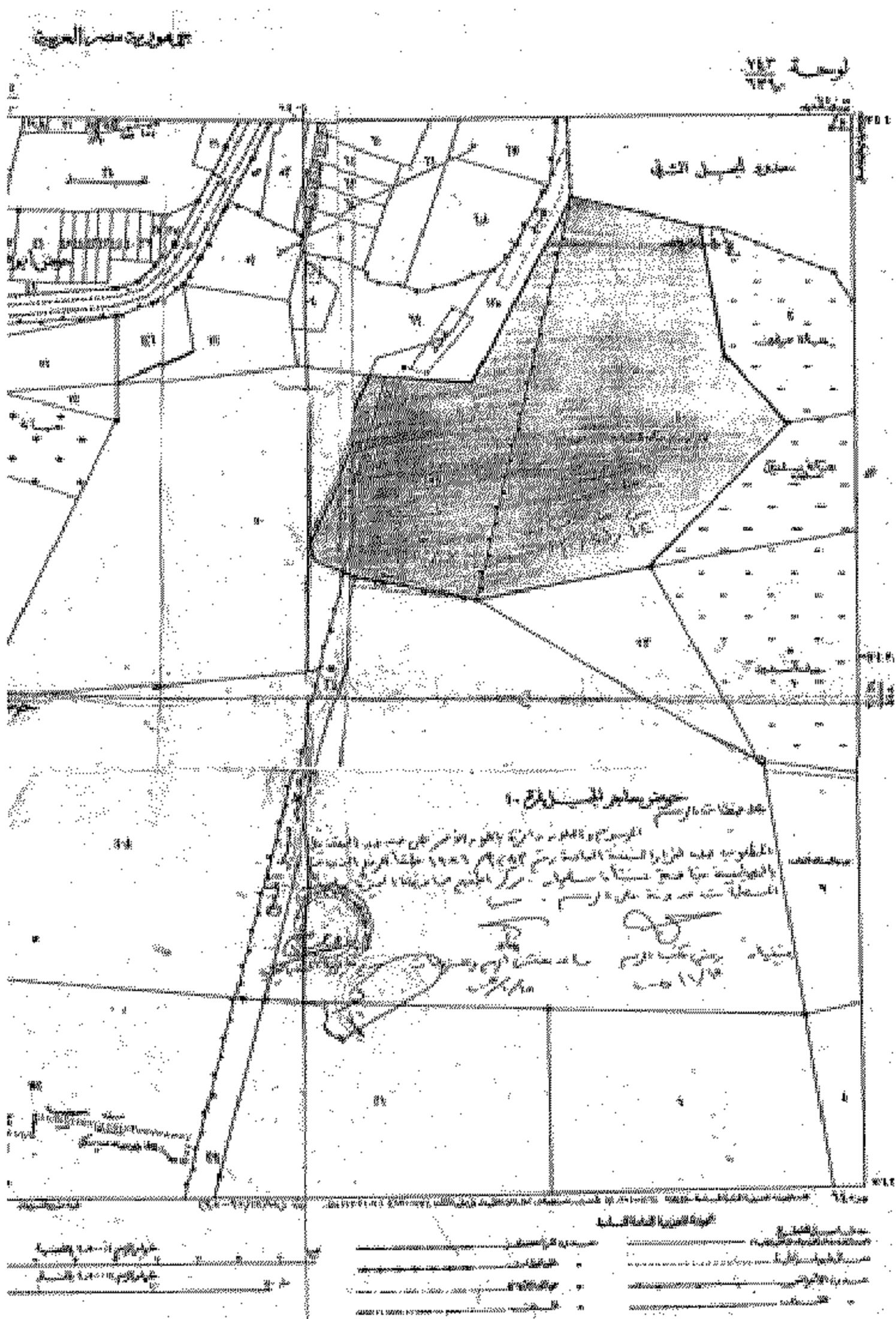
وهو ينبع من مفهوم العدالة التي تتحقق في المجتمعات المعاصرة، حيث يتحقق العدالة الاجتماعية على أساس المساواة بين الأفراد والجماعات، وتحقيق العدالة الاجتماعية يتطلب إلغاء التمييز والظلم والعدوان.











مطبوع باللغة

الطباعة رقم ٣٥٠٠٠

